ارتفاع لجميع المؤشرات الرئيسية

« بيان » : بورصة الكويت حققت مكاسب جيدة

■ قانون صندوق الأسرة يهدف إلى شراء الأرصدة المتبقية

مؤشر تداول السوق

■ تذبذب السوق سمة التداولات خلال الفترة الماضية

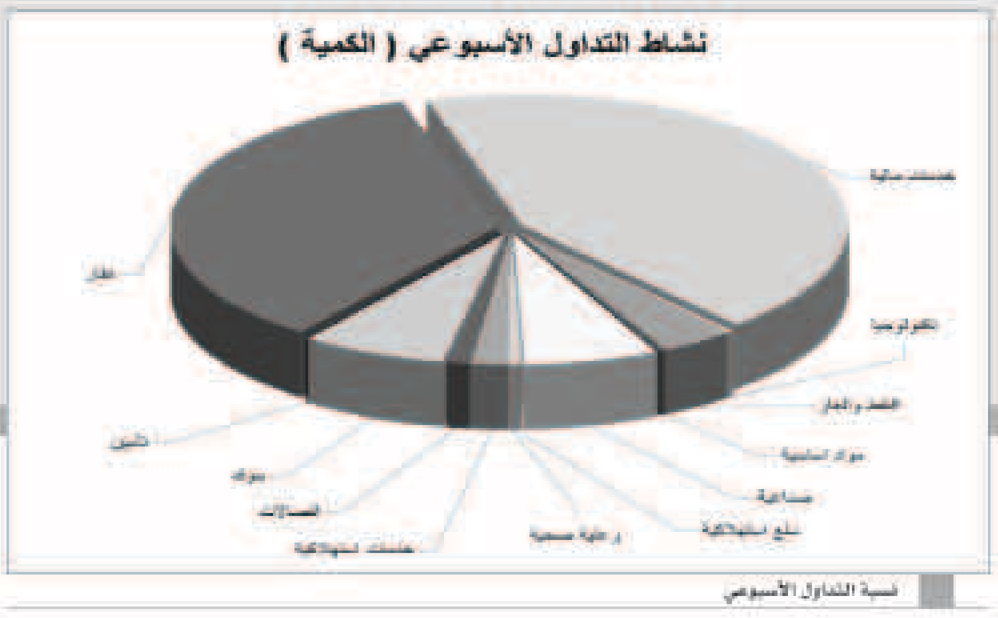

نسبة التداول الأسبوعي

قال تقرير شركة بيان للاستثمار استهل سوق الكويت للاوراق المالية تداولات أول أسابيع الربع الثاني من العام الحالي محققا مكاسب جيدة على صعيد إغلاقات مؤشراته الثلاثة، وذلك على الرغم من استمرار التذبذب الذي يميز أداءه هذه الفترة، والذي يأتي نتيجة عمليات جني الأرباح السريعة التي يشهدها السوق في بعض الأحيان خلال الجلسة، وقد عاد المؤشر السعري خلال الأسبوع الماضي إلى المنطقة الخضراء مرة أخرى، مدعوماً بعمليات الشراء والمضاربات السريعة التي طالت العديد من الأسهم الصغيرة في مختلف القطاعات، وخاصة قطاعي العقار والخدمات المالية، في حين لقي المؤشرين الوزني وكويت 15 الدعم من تحسن أداء بعض الأسهم القيادية، ولاسيما في قطاع البنوك، مما أدى إلى تحقيقهما إلى مكاسب أسبوعية جيدة نوعا ما.

وأضاف التقرير على الصعيد الاقتصادي، أقر مجلس الأمة خلال الأسبوع الماضي بأغلبية 50 عضواً قانون إسقاط فوائد القروض، والمعروف بقانون «صندوق الأسرة»، في مداولته الثانية، وذلك بعد إجراء عدد من التعديلات النيابية والحكومية عليه، حيث يهدف القانون إلى شراء الأرصدة المتبقية من دون احتساب الفائدة للقروض الاستهلاكية والمقسطة لمن يرغب من المواطنين، ويشمل البنوك التقليدية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة البنك المركزي فقط دون البنوك الإسلامية. هذا وقد انتقد صندوق النقد الدولي إقرار هذا القانون معتبراً إياه أنه يسبب «مخاطرة اخلاقية تؤدي إلى تقويض إنشاء ثقافة ائتمان سليمة في الكويت»، حيث قال رئيس بعثة الصندوق إلى الكويت ونائب رئيس وحدة دول مجلس التعاون الخليجي في صندوق النقد الدولي، «إن شطب فوائد القروض الاستهلاكية ستترتب عليه تكاليف مالية من جانب واحد، والتي تقضي بشطب مدفوعات الفائدة أو الديون على المواطنين» مضيفا « إن إقدام الكويت على إسقاط فوائد القروض من شأنه أن يشجع البنوك على اتخاذ مراكز أكثر مخاطرة، فضلا عن تشجيع الأسر الكويتية على الاقتراض وتحمل ديون أعلى في المستقبل». والجدير بالذكر أن الصندوق قد حذر الكويت سابقاً من أن استمرار الاتجاهات الحالية للإنفاق الحكومي سيستنفذ كل عائدات النفط بحلول عام 2017، مشددا على أنه في الأجلين المتوسط والطويل، ينبغي على الكويت توفير مصادر دخل إضافية للميزانية وتحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي.

وتابع هذا ومن الجدير ذكره أن إقرار مثل هذا القانون على بعض المقترضين دون الباقي يوضح بشكل جلي عدم عدالته ومساواته بالنسبة للمقترضين، عدا عن كونه قانون أقر في الأساس لأسباب سياسية انتخابية ليس لها أية علاقة بتعثر مدينين أو بوضع اقتصادي غير سليم، وكان من الأجدى والأجدر أن لا يبحث النواب عن مكتسبات شعبوية سياسية مضرة بالمال العام بل أن يكونوا أكثر مسؤولية بالبحث في الأساليب الواجب اتباعها لتحفيز الاقتصاد، وذلك اسوة بما تقوم به الدول المتحضرة والمتقدمة، وآخر مثال على ذلك هو ما قامت به اليابان خلال الأسبوع الماضي، حيث أجرى البنك المركزي الياباني تعديلا جذريا على سياسته النقدية، متبنيا هدفا جديدا لميزانيته، ومتعهدا بمضاعفة حيازته للسندات الحكومية خلال عامين، وذلك سعياً لإنهاء انكماش الأسعار المستمر منذ عقدين تقريبا، كاشفا عن تدابير ضخمة من التيسير المالي. إذ أعلن انه سيقوم ضمن اجراءات أخرى إلى شراء الأصول المالية غير المضمونة، من بينها تبادل الأموال المتداولة وصناديق الاستثمار العقاري، لتحفيز الاقتصاد، عوضا عن انه ضرورة ملحة من الواجب ان تقوم بها الحكومات المختلفة لتحسين الوضع المالي وتنشيط الاقتصاد في الدولة، إلا أن خيره يعم على الجميع دون تفرقة أو محاباة لطرف دون الآخر.

على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد تمكن من تحقيق الارتفاع على صعيد إغلاقات مؤشراته الثلاثة، وذلك على الرغم من الأداء المتذبذب الذي يعد السمة الأبرز التي تميز تداولات السوق في الفترة الأخيرة. هذا وقد تمكن المؤشر السعري من استعادة مستوى 6,800 نقطة الذي فقده على إثر العمليات البيعية التي شهدها خلال الأسبوع الماضي، مدعوما من الأداء الجيد الذي تشهده العديد من الأسهم المدرجة في السوق، والصغيرة منها بشكل خاص، حيث تحظى هذه الأسهم بنشاط مضاربي واضح خلال الفترة الماضية، مما انعكس بشكل إيجابي على أداء السوق ككل.

والجدير بالذكر أن السوق شهد خلال تعاملات الأسبوع الماضي عودة النشاط الشرائي على الأسهم القيادية والتشغيلية، خاصة بعد النتائج الإيجابية والتوزيعات التي أعلنت عنها العديد من تلك الشركات، وهو الأمر الذي دفع مؤشرات السوق الثلاثة إلى تحقيق الارتفاع، وخاصة المؤشرين الوزني وكويت 15، واللذين يعتبران الأكثر تأثرا بتحركات هذه الأسهم.

هذا وقد شهد السوق خلال الأسبوع الماضي إيقاف 17 شركة عن التداول بسبب عدم تقديمها للبيانات المالية السنوية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2012، ورغم ذلك فإن السوق تمكن من تجاوز هذه المسألة واستطاع أن يحقق الارتفاع على صعيد جميع مؤشراته بدعم من القوى الشرائية التي تم تنفيذها على الكثير من الأسهم المدرجة.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 14.88 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 4.85 في المئة. في حين زادت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 لتصل إلى 3.36 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6,817.38 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1.44 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نموا نسبته 1.22 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 437.89 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,042.96 نقطة، مسجلاً نموا نسبته 1.48 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تباين المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 6.46 في المئة ليصل إلى 54.62 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 20.07 في المئة، ليبلغ 562.46 مليون سهم.

مؤشرات سبعة قطاعات تنمو

سجلت سبعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجع مؤشرات القطاعات الخمسة الباقية. وجاء قطاع العقار في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أقفل مؤشره عند 1,162.55 نقطة مرتفعا بنسبة 3.41 في المئة. تبعه قطاع البنوك في المركز الثاني مع نمو مؤشره بنسبة 2.46 في المئة بعد أن أغلق عند 1,065.98 نقطة، ثم جاء قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الثالثة، حيث ارتفع مؤشره بنسبة 1.47 في المئة، مقفلاً عند 1,012.64 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعا فكان قطاع التكنولوجيا، والذي أغلق مؤشره عند 1,028.02 نقطة مسجلاً نموا بلغت نسبته 0.42 في المئة. من ناحية أخرى، تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث انخفض مؤشره بنسبة 1.52 في المئة، مغلقا عند مستوى 1,049.29 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع الاتصالات والذي تراجع مؤشره إلى مستوى 887.58 نقطة، أي بنسبة 1.19 في المئة. المرتبة الثالثة شغلها قطاع النفط والغاز، والذي أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 1,220.65 نقطة، مسجلاً تراجعا نسبته 0.92 في المئة. أما أقل القطاعات تسجيلاً للخسائر فكان قطاع التأمين، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 973.84 نقطة، متراجعا بنسبة 0.29 في المئة.

قطاع الخدمات المالية ..في المركز الأول

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.22 مليار سهم شكلت 43.32 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول 986.27 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 35.07 في المئة من إجمالي تداولات السوق، اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 7.27 في المئة بعد أن وصلت إلى 204.43 مليون سهم.

اما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 27.42 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 74.88 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.59 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 72.63 مليون د.ك. اما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 47.11 مليون د.ك. شكلت 17.25 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

محللون: اتجاه الأسهم الإماراتية مرهون بتوزيعات « إعمار»

قال محللون ماليون إن أسواق الأسهم الإماراتية تترقب قرارات اجتماع الجمعية العمومية لشركة إعمار العقارية، والتي ستنعقد الثلاثاء المقبل، لتحديد مسارها في الفترة المقبلة، إذ ستكون التوزيعات عاملا مؤثرا قويا في تحرك سهم إعمار القيادي، ومن ثم الأسهم الأخرى بالتبعية.

وأوضح المحللون في حديثهم لصحيفة الإمارات اليوم، انه بناء على توزيعات إعمار ستتخذ القرارات الاستثمارية لمعظم المستثمرين الأفراد فإذا نجحت عمومية الشركة في زيادة نسبة التوزيعات على 10 في المئة نقدا، فسيكون مردود ذلك على سهم إعمار وعلى الأسهم الباقية إيجابيا، اما إذا ظلت التوزيعات كما هي فقد يفقد السهم الزخم الذي يمكنه من الصعود وسيتراجع.

وقالت رئيسة قسم البحوث والدراسات المالية في شركة الفجر للاوراق المالية، مها كنز، إن الأسواق استكملت الأسبوع الماضي حالة الضعف في أحجام التداولات مع ميل الأسعار إلى الانخفاض، عازية ذلك إلى التذبذب الأفقي لسهم إعمار، ثم عودة النشاط إلى السهم بشكل تدريجي.

وتوقعت، استمرار حالة الزخم على السهم في الأسبوع المقبل، ليعوض كامل ما خسره وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية يوم الثلاثاء المقبل، مسوغة توقعاتها بحدوث عمليات مضاربية على السهم نتيجة احتمال رفع قيمة التوزيعات المقترحة من مجلس إدارة الشركة لهذا العام عن 10 فلوس للسهم خلال اجتماع الجمعية.

أما المحلل المالي مصطفى حسن، فقال إن الأسبوع الجاري يعد أسبوع الحسم لتحديد مسار أسواق الأسهم في الفترة المقبلة، ولحين إعلان نتائج الربع الأول من العام المالي 2013، إذ ستحدد القرارات التي ستصدر عن اجتماع عمومية إعمار العقارية يوم الثلاثاء المقبل توجهات الأسهم ومؤشرات الأداء.

وفسر ذلك بأن السوق تترقب توزيعات إعمار، وبناء عليها ستتخذ القرارات الاستثمارية لمعظم المستثمرين الأفراد فإذا نجحت عمومية الشركة في زيادة نسبة التوزيعات على التوزيعات المقترحة والبالغة 10 في المئة نقدا، فسيكون مردود ذلك على سهم إعمار، وعلى الأسهم الباقية إيجابيا، أما إذا ظلت التوزيعات كما هي فقد يفقد السهم الزخم الذي يمكنه من الصعود ويتراجع.

قبرص تخفف القيود على التحويلات المصرفية

«رويترز» – خففت قبرص بشكل جزئي قيود العملة التي فرضتها لمنع تهافت على سحب الودائع المصرفية بان اصدرت يوم الجمعة مرسوما يسمح للشركات باجراء تحويلات نقدية بين البنوك.

وقالت وزارة المالية في بيان انه يمكن الان للشركات ان تحول ما يصل الى 10 آلاف يورو «13 الف دولار» في الشهر من حساب مصرفي إلى اخر وان الحد الاقصى للافراد هو 2000 يورو. وتبقى القيود الاخرى سارية بما في ذلك حد قصي للسحب النقدي من البنوك وهو 300 يورو في اليوم.

واستحدثت قبرص قيود العملة في اواخر مارس اذار في اطار اتفاق للانقاذ المالي بقيمة 10 مليارات يورو مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوروبي.

تقديرا لنجاحاته المتواصلة وريادته في قطاع الصيرفة الإسلامية

« بيتك » يفوز بجائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت من « يورومنى العالمية »

فاز بيت التمويل الكويتي «بيتك» بجائزة أفضل بنك اسلامي في الكويت من مجموعة يورومني العالمية في تقدير جديد لنجاحاته المتواصلة وريادته وما يحققه من انجازات ومساهمات في مجال الصيرفة الإسلامية، فتحت المجال واسعا أمام العمل المالي الاسلامي في الكويت والمنطقة والعالم،وأصبح «بيتك» المرجع والعلامة المميزة لصناعة تعد الآن الأكثر نموا وإقبالا على مستوى العالم.

وقال عبد الله المرزوق نائب مدير إدارة الاستثمار الدولي خلال تسلمه الجائزة في الحفل الذي نظمته مجموعة يورومني العالمية مؤخرا ان «بيتك» يعمل دائما للحفاظ على ما حققه من انجازات ونجاح خلال مسيرته الممتدة، ويعتبرها قيمة مضافة لصناعة الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية في الكويت والعالم،من هذا المنطلق جاءت التوسعات في الأسواق الدولية، والتي لم يكن لها أن تنجح لولا ما حققه «بيتك» من انجازات في السوق الكويتي.

المرزوق يتسلم الجائزة

وأضاف المرزوق أن هذه الجائزة تؤكد أن الجهات العالمية الرفيعة المستوى والتي تتمتع بمهنية عالية ولديها قدرة كبيرة على رصد ومتابعة أعمال «بيتك» ونشاطاته في الداخل والخارج،تنظر بإعجاب وتقدير لما يحققه،وهذا يجب أن يكون محل فخر وتقدير للقطاع الخاص الكويتي بشكل عام، وإضافة إلى الاقتصاد الوطني ، مشيرا إلى أن «بيتك» يتطلع إلى لعب دور أكبر على الساحة الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة ضمن الأولوية الكبيرة التي يضعها في إستراتيجيته للسوق المحلي.

وتعد الجائزة الممنوحة من يورومني إحدى أهم الجوائز التي حصل عليها «بيتك» هذا العام ،وهي ثاني جائزة تؤكد على أفضليته كبنك اسلامي في السوق الكويتي خلال الفترة القريبة الماضية،بعد أن فاز مؤخرا بجائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت من مجموعة IFN « إسلاميك فاينتس نيوز » ومقرها ماليزيا.

وكان «بيتك» قد حصل على العديد من الجوائز من جهات عالمية وإقليمية مختلفة أشادت بالعديد من جوانب التميز في أعماله وأنشطته، حيث أبدت العديد من الجهات من خلال جوائز نوعية غير مسبوقة على مستوى القطاع المصرفي تعلقت بدوره في تطوير التقنية وتطويعها للعمل المصرفي وخدماته وكذلك دوره في التمويل العقاري وخدمات الأفراد وتمويل السيارات.

وحصل « بيتك» على أكثر من 15 جائزة من جهات ومؤسسات عالمية مرموقة،منها أفضل بنك اسلامي في الخليج وفي الكويت، وجائزة البنك الالكتروني الأول في الكويت،كما احتل بيتك المرتبة الأولى محليا في قائمة ذي بانكر لأفضل البنوك وجاء كذلك في المرتبة 136 على مستوى العالم.

كايير :« أكور الفرنسية » تعتزم مضاعفة فنادقها في السعودية بحلول 2015

الرياض «رويترز» – تعتزم مجموعة اكور الفرنسية التي تعمل في إدارة الفنادق التوسع في السعودية وزيادة عدد الفنادق التي تديرها إلى نحو مثلي مستواها بحلول عام 2015 للاستفادة من النمو المتوقع بقطاع الضيافة في أكبر مصدر للنفط بالعالم.

وترى أكور فرصا واعدة بقطاع الفنادق الاقتصادية في المملكة لاسيما في العاصمة الرياض حيث افتتحت مؤخرا أول الفنادق الاقتصادية ذات العلامة العالمية «ايبيس»، وتعتزم افتتاح ثلاثة إلى أربعة فنادق تحمل نفس الاسم ضمن خطتها التوسعية خلال العامين المقبلين.

وقال يان كايير رئيس مجموعة أكور والمدير التنفيذي في مقابلة مع رويترز إنه بحلول عام 2015 ستضيف المجموعة 13 فندقا إلى سلسلة الفنادق التي تديرها في السعودية والبالغ عددها حاليا سبعة فنادق ليرتفع بذلك عدد الغرف إلى ما لا يقل عن 5000 غرفة.

واضاف «ستتوزع «الزيادة» على مختلف العلامات الفندقية. عادة ما كنا نركز على الفنادق المتوسطة لكن ايبيس يوفر لنا علامة جديدة للتوسع في السعودية. هناك فرص واعدة لمثل هذا النوع من الفنادق في المملكة».

وتدير اكور 3516 فندقا في 92 دولة حول العالم وتضم محفظتها مجموعة واسعة من مختلف العلامات الفندقية العالمية بداية من سوفيتيل في طبقة الفنادق الفاخرة وبولمان وام جاليري وجراند ميركيور في طبقة الفنادق الراقية.

وفي طبقة فنادق المستوى المتوسط تدير أكور فنادق ميركيور ونوفوتيل وتدير فنادق ايبيس واداجيو في طبقة الفنادق الاقتصادية.

وقال كايير «يكفي أن يكون بالمملكة نحو ثلاثة إلى أربعة فنادق سوفيتيل لكن هناك مجالا لتأسيس 30 – 40 فندقا يحمل علامة ايبيس. في الرياض فقط يمكن ان ننشيء خمسة إلى ستة فنادق.»

وذكر انه بين 13 فندقا قيد التطوير هناك ثلاثة إلى أربعة فنادق اقتصادية وفندقا فاخرا اما العدد المتبقي فسيكون ضمن نطاق الفنادق المتوسطة. وبسؤاله عن التكلفة الاستثمارية المتوقعة لتلك الفنادق قال كايير «نحن لا نستثمر. نحن ندير الفنادق.» لكنه أشار إلى أن تكلفة بناء غرفة واحدة في فندق اقتصادي مثل ايبيس تتكلف 500 ألف ريال «133 ألف دولار» شاملة تكلفة الأرض والمرافق فيما تتكلف غرفة في فندق يحمل علامة نوفوتيل نحو 800 ألف ريال.

وترتفع التكلفة في الفنادق الراقية والفاخرة إذ يتكلف تاسيس غرفة واحدة في بولمان 1.2 مليون ريال وتقفز تلك التكلفة إلى مليوني ريال أو أكثر لغرفة واحدة في فنادق سوفيتيل «حسب مستوى الرفاهية والفخامة المستهدف.»

ويضم فندق ايبيس الرياض 176 غرفة وهو ما يعني وفقا لحسابات رويترز ان تكلفته تبلغ 80 مليون ريال.

وقال كايير إن المجموعة ستركز في توسعها على المدن الرئيسية لاسيما الرياض وجدة إلى جانب ومكة المكرمة والخبر.

واضاف «هناك نحو عشرة ملايين مسافر يمرون عبر جدة من المتوقع ان يزيد هذا العدد إلى الضعف بعد تنفيذ المطار الجديد. اما الرياض فهي العاصمة ومركز الأنشطة التجارية والأعمال.»

وحول أهم التحديات التي تواجه المجموعة في المملكة قال كايير إن توظيف المواطنين السعوديين يعتبر أهم التحديات التي تواجه المجموعة لاسيما في ظل قلة عدد المؤهلين للعمل في قطاع الضيافة.

واضاف «اعتقد اننا حققنا تقدما كبيرا. نستهدف تحقيق نسبة سعودة عند 80 بالمئة لكن حاليا عند المقارنة مع المنافسين نجد اننا متقدمين كثيرا بنسبتنا الحالية البالغة 32 بالمئة.»